تحقيق الفرق برسمه بين علم الجنس وبين اسمه لمحمد بن أحمد بن حسن، ابن الجوهري (ت ١٢١٥هـ)

دراسةٌ وتحقيقٌ

إعداد:

سارة بنت عبدالله الصبيح

أستاذ النحو والصرف المساعد في قسم اللغة العربية

كلية التربية بالزلفي - جامعة المجمعة

- **ملخص البحث**

هذه رسالة بعنوان (تحقيق الفرق برسمه بين علم الجنس وبين اسمه)، لمؤلفها: أبي هادي محمد بن أحمد بن حسن الخالدي، الشهير بابن الجوهري، دراسة وتحقيق.

وكما هو واضح من العنوان فموضوع الرسالة مخصص لبيان الفرق بين دلالة علم الجنس واسم الجنس، وهو موضوع عني به النحويون والأصوليون كثيرا، وذلك لغموضه ودقة مسالكه وتشابكها.

وقد جاء قسم الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث، يليه قسم التحقيق، وفي المقدمة بينت أهداف الدراسة، والدراسات السابقة القريبة من موضوع الرسالة، وخطة البحث، ومنهجه، وفي المبحث الأول: ترجمة للمؤلف، أبانت عن اسمه، وحياته، ومؤلفاته، ووفاته. وفي المبحث الثاني: تعريف بالرسالة، جاء في ثلاثة مطالب: الأول: سبب تأليف الرسالة، والثاني: موضوع الرسالة ومباحثها، والثالث: مصادر المؤلف في الرسالة، وفي المبحث الثالث: منهج المؤلف في رسالته، وأما القسم الثاني: قسم التحقيق، فجعلته في مطلبين: الأول: تحقيق اسم الرسالة، وتحقيق نسبتها إلى مؤلفها. المطلب الثاني: وصف النُسَخ المعتمدة في التحقيق، ومنهجي في التحقيق. وبعد هذه المباحث أوردت نص رسالة ابن الجوهري محققاً.

الكلمات المفتاحية: تحقيق - علم الجنس - اسم الجنس - ابن الجوهري - الفروق.

*****

المقدمة

الحمد لله الذي يدبر الأمر، فيتلطف ويرأف، الحمد لله الذي يعطي فيجزِل، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين، وبعد:

فَعَلَمُ الجنس، واسم الجنس من المصطلحات النحوية التي اختلف النحويون في مدلولهما وحدّ كل واحد منهما، فذهب بعض النحويين إلى أنه لا فرق بينهما[1]، وذهب بعضهم إلى أن هناك فرقاً بينهما، ولهذا صنَّف أصحاب هذا الرأي مصنفات ورسائل صغيرة يبينون فيها الفرق بين علم الجنس واسمه، وكثرت رسائل المتأخرين في بيان الفرق بين علم الجنس واسمه، ومن هذه الرسائل: رسالة عبدالرحمن الداودي (ت١١٦٨هـ)، ورسالة محمد بن أحمد بن حسن، ابن الجوهري، (ت ١٢١٥هـ)، ورسالة ابن كيران الفاسي (ت١٢٢٧هـ)، ورسالة لصالح بن يحيى السعدي (ت١٢٤٥هـ)، ورسالة الشوكاني (ت١٣٣٥هـ)، ورسالة لمحمد الدمنهوري (ت١٢٨٨هـ) ورسالة سليم البشري (ت١٣٣٥هـ)، وقد قام سليمان الضحيان بدراسة هذه الرسائل ما عدا رسالة ابن الجوهري في بحثه الموسوم (ست رسائل مصنفة في الفرق بين (اسم الجنس) و(علم الجنس)[2]، ولهذا عنيت بتحقيق رسالة ابن الجوهري ودراستها، والتي أسماها: (تحقيق الفرق برسمه بين علم الجنس وبين اسمه)، لا سيما أن لتحقيق التراث المخطوط فوائد عديدة، فالمخطوطات تمثل تراث الأمة، وهو المعبّر عن هويّتها، وثقافتها، وروحها وفكرها، وهو الرابط بين ماضي الأمّة وحاضرها والمؤثر في تشكيل مستقبلها، ولذلك من المهم الحفاظ على هذا التراث، وبذل أقصى قدر من العناية به، ولا يكون هذا إلا بجمعه وتحقيقه ونشره، كما أن هذه المخطوطات تساعد بما احتوته من نصوص، ومفردات لغوية وأساليب على الدراسات المعجمية، والدراسات التاريخية للغة.

---

(١) ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م، ١/ ١١٥، ١٧٠، ١٧١، ١٨٣.

(٢) مجلة جامعة القصيم، مج٩، ع٣، ٢٠١٦م، إبريل، ١١٤٠-١٠٦٥.

ومن الرسائل المحققة التي تناولت الفرق بين علم الجنس واسمه:

- رسالة في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس، ليحيى بن محمد المغربي، تحقيق عبد الفتاح الحموز، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، مج١٢، ع٣٤، ١٩٨٨م، حزيران، شوال، ١٠٥-١٥٠.

- إتحاف الأنس في العلمين واسم الجنس، للأمير الكبير، محمد بن محمد السنباوي، وهذا الرسالة لها عدة تحقيقات:

تحقيق إبراهيم الحندود، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، ج١٥، ع٢٥، شوال ١٤٢٣هـ.

تحقيق عبد الرزاق علي حسين العكيدي، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الإسلامية، العراق، مج٤، ع١٣، ٢٠١٣م.

تحقيق محمد عمر ابن حسين، كلية الآداب بجامعة طرابلس، ليبيا، ع٨، ١٤٣٥هـ.

تحقيق منى حامد طه النعيمي، مجلة كلية الإمام الأعظم الجامعة، العراق، ع٣٥، ٢٠٢١م.

- علم الجنس واسم الجنس: دراسة تحليلية، لسالم قدوري حمد، مجلة جامعة النجاح للأبحاث، العلوم الإنسانية، مج ٢٧، ع ١٢، ٢٠١٣م، ٢٥٣٥ - ٢٥٥٨.

- ثلاث رسائل في النحو رسالة في الفرق بين علم الجنس، واسم الجنس. رسالة في (أيّ) الموصولة، رسالة في تصريف الفعل المضارع، لعبد المعطي المالكي الأزهري، تحقيق عبد الملك أحمد شتيوي، حولية كلية اللغة العربية بجرجا، ع١٨، ١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م، ١٣٤١-١٤٤٨.

- نظم لطيف وتحقيق ظريف في الفرق بين العلمين واسم الجنس، لمحمد علي بن حسين المالكي، تحقيق عمر علي الباروني، مجلة أبحاث كلية الآداب، جامعة سرت، ليبيا، ٢٠١٨م، سبتمبر، ع١٢، ٣١-٤٦.

- رسالة في اسم الجنس وعلمه وأسماء الكتب والعلوم، لصالح بن يحيى الموصلي، تحقيق سليمان الضحيان، مجلة كلية دار العلوم، المجلد ٣٩، العدد ١٣٨، يناير ٢٠٢٢م.

وبهذا يتبين أن تحقيق هذه الرسالة يعد إضافة جديدة للتحقيقات السابقة في هذا الموضوع.

وقد جعلت عملي في قسمين: الأول: لدراسة المخطوط والثاني لتحقيقه، ويتضمن قسم الدراسة ما يأتي: المبحث الأول في ترجمة المؤلف، تناولت اسمه، وحياته، ومؤلفاته، ووفاته.

وأما المبحث الثاني: فجعلته للتعريف بالرسالة، وجعلته في ثلاثة مطالب، وهي:

المطلب الأول: سبب تأليف الرسالة.

المطلب الثاني: موضوع الرسالة ومباحثها.

المطلب الثالث: مصادر المؤلف في الرسالة.

وأما المبحث الثالث: فجعلته لبيان منهج المؤلف في الرسالة.

أما قسم التحقيق فقدمت له بمطلبين:

المطلب الأول: تحقيق اسم الرسالة، وتحقيق نسبتها إلى مؤلفها.

المطلب الثاني: وصف النسخ المعتمدة في التحقيق، ومنهجي في التحقيق.

وبعد هذه المباحث أوردت نص الرسالة محققاً وفق قواعد تحقيق النصوص المتفق عليها لدى أهل التحقيق، من حيث نسخها وفق قواعد الإملاء الحديث، وتخريج ما فيها من نقول، وتوثيق ما فيها من شواهد.

وقد بذلت جهدي في إخراج النص كما وضعه مؤلفه، فإن أصبت فالحمد لله، وإن أخطأت فبقصور مني، وأستغفر الله منه.

قسم الدراسة

المبحث الأول: ترجمة المؤلف

هو محمد بن أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالديّ، الشهير بابن الجوهري، ويقال له الجوهري الصغير لأنه أصغر إخوانه[1]، ويكنى بأبي هادي[2]، اشتهر ابن الجوهري بنسبتين وهما: الخالدي، والشافعي[3].

ولد ابن الجوهري سنة إحدى وخمسين ومئة بعد الألف للهجرة، ونشأ في بيت والده نشأة صالحة، إذ نشأ على التربية والتعليم، فتعلم على يد والده، وعدد من علماء عصره المعروفين، وعاشر العلماء والفضلاء من أهل عصره، فكان فقيهاً شافعياً، وأصولياً، وناظماً، كما كان مشاركاً في بعض العلوم، وأصبح من فضلاء مصر[4]، وقيل عنه: إمام ألمعي، وذكي لوذعي، عمدة علامة، فريد عصره، ووحيد دهره[5]، وكان متعففاً، ابتعد عن مخالطة الناس، وعن الذهاب إلى بيوت الأعيان، زاهداً عما في أيديهم، وله مكانة عندهم فلا ترد له شفاعة، أقرأ ابن الجوهري وأملى الدروس في منزل والده، ثم ألقاها بالأشرفية، وفي منزله بالأزبكية[6].

تتلمذ ابن الجوهري لعدد من علماء عصره وهم: والده الشيخ أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي، والشيخ خليل بن محمد المغربي،

(١) البيطار، عبد الرزاق بن حسن، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد البيطار، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م، ص١٣٢١، الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، ٦/ ١٦.

(٢) الزركلي، الأعلام ٦/ ١٦.

(٣) الجبرتي، عبد الرحمن بن حسن، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م، ٢/ ٤٤٠.

(٤) الزركلي، الأعلام ٦/ ١٦.

(٥) الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ٢/ ٤٤٠.

(٦) الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٢/ ٤٤٠، ٤٤١.

وحسن بن إبراهيم الزيلعي الجبرتي وهو فقيه، له علم بالفلك والهندسة، وغيرها من العلوم، وقد لازمه ابن الجوهري وتردد عليه وأخذ منه، وأخذ من الشيخ محمد الفرماوي، وأجازه الشيخ محمد الملوي، وعطية الله البرهاني، وعلي الصعيدي[١].

وفي هذه الرسالة يصرح ابن الجوهري باسم شيخ من شيوخه وهو (البليدي)، محمد بن محمد بن محمد الحسني، (ت١١٧٦هـ)، بينما لم تذكر كتب التراجم ذلك.

ولم أقف في المصادر والمراجع على تلاميذ ابن الجوهري الصغير إلا تلميذه حسين بن عبد الرحمن المنزلاوي[٢]. وهذا لا يتوافق مع ما تركه ابن الجوهري من ثروة علمية متمثلة بمجموعة مؤلفات ورسائل، ومنها[٣]:

١- إتحاف الآمال بجواب السؤال في الحمل والوضع لبعض الرجال.

٢- إتحاف أولي الألباب بشرح ما يتعلق بشيء من الإعراب[٤].

٣- الروض الأزهر في حديث من رأى المنكر.

٤- الروض الوسيم في المفتى به من المذهب القديم[٥].

٥- زهر الإفهام في تحقيق الوضع وماله من الأقسام[٦].

---

(١) الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، ٢/ ٤٤٠.

(٢) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ص٥٥١.

(٣) الزركلي، الأعلام ٦/ ١٦، البغدادي، إسماعيل محمد الباباني، هدية العارفين، وكالة المعارف الجليلة، اسطنبول، ١٩٥١م، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢/ ٣٥٢، ٣٥٣، كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٣م، ٨/ ٢٥٠.

(٤) ابن الجوهري، محمد بن أحمد، إتحاف أولى الألباب بشرح ما يتعلق بشيء من الإعراب، تحقيق مها العسكر، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ع١٠)، محرم، ٢٠٠٩م.

(٥) الزركلي، الأعلام ٦/ ١٦.

(٦) ابن الجوهري، محمد بن أحمد، زهر الإفهام في تحقيق الوضع وما له من أقسام، حققه: البياتي، صفاء صابر مجيد، ع٥٩٥، مجلة البيان، الكويت، فبراير، ٢٠٢٠م.

٦- رسالة في التوجه وإتمام الأركان[١].

٧- رسالة في زكاة النابت.

٨- رسالة خلاصة البيان في كيفية ثبوت رمضان[٢].

٩- رسالة في أركان الحج.

١٠- رسالة في مد عجوة ودرهم.

١١- رسالة في مسألة الغصب.

١٢- رسالة في النذر الشريف.

١٣- اتحاف الرفاق ببيان أقسام الاشتقاق في التصريف[٣].

١٤- مرقى الوصول إلى معنى الأصولي والأصول[٤].

١٥- مختصر المنهج في الفقه.

١٦- الدر المنثور في الساجور.

١٧- شرح العقائد النسفية.

١٨- إتحاف الراغب بشرح منهج الطالب.

١٩- منهج الطالبين في مختصر منهاج العابدين.

٢٠- شرح اتحاف الراغب إلى نهج الطالب.

٢١- واللمعة الألمعية في قول الشافعي بإسلام القدرية.

---

(١) ابن الجوهري، محمد بن أحمد، رسالة في التوجه وإتمام الأركان، تحقيق: خضير، عماد جواد، مجلة الجامعة العراقية، كانون الأول، ع٥٧، ج٢، ٢٠٢٢م.

(٢) الهوريني، أبي الوفا نصر الوفائي، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق طه عبدالمقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٧، الزركلي، الأعلام ٦/ ١٦.

(٣) كحالة، معجم المؤلفين ٨/ ٢٥٠.

(٤) كحالة، معجم المؤلفين ٨/ ٢٥٠، الزركلي، الأعلام ٦/ ١٦.

ولا شك أنَّ جِدّه واجتهادَه في طلب العلم وتردّدَه على مجالس العلماء، ودروس العلم -يسمع من هذا، ويقرأ على ذاك، في طلب مستمر، وعمل متواصل، لا يعرف الكلل، ولا يستسلم للسآمة والملل- هو الذي مكّنه من إنجاز هذه المؤلفات.

وفاته. توفي ابن الجوهري -بعد أن تراكمت عليه الهموم والأمراض- سنة خمس عشرة ومئتين بعد الألف للهجرة، في الحادي عشر من ذي القعدة، عن عمر يناهز أربعةً وستينَ عاماً، قضاها في العلم والتأليف[1].

(١) الجبرتي، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار٢/ ٤٤٢.

المبحث الثاني: التعريف بالرسالة

المطلب الأول: سبب تأليف الرسالة:

لم يذكر المصنف في مقدمة رسالته السبب الذي دفعه إلى تأليف الرسالة، لكن يظهر أنه أراد من تأليفها توضيح ما قيل في الفرق بين علم الجنس واسمه، وما اختاره من هذه الأقوال، وذلك لما في هذا الفرق من إشكال، ولولا هذا الإشكال لما تعددت الأقوال، وابن الجوهري يذكر بعضا منها مما أورده علماء الفقه وأصوله، وعلماء النحو، فقد ذكر خمسة أقوال أراد بها أصحابها التفريق بين علم الجنس واسمه، يقول ابن الجوهري: «اعلم أنهم فرقوا بين علم الجنس واسمه بفروق كثيرة»، ثم يبدأ ببيان الفروق عند العلماء.

ومما يؤكد أن هدفه إيضاح الفرق بين علم الجنس واسمه- لكثرة الأقوال فيهما -ما نظمه من أبيات في خاتمته، أراد أن يجمع فيها محصلة لتلك الأقوال، فيقول: «وقد جَمَعْتُ مُحَصلَ ذَلِكَ فَقُلْتُ:

وَفِي عَلَمِ الْجِنْسِ التَّعَيُّنُ مُعتَبرْ ... بِوَاضِعِ أَوْ مُسْتَعْمِلٍ أَوْ مُخَاطَب

وَيُمْكِنُ أَنْ لَا تَعْتَبِرْهُ بِوَاحِدٍ ... بَلْ الذِّهْنُ مِثلُ الخَارِجِ المُتَرَاقِبِ».

المطلب الثاني: موضوع الرسالة ومباحثها:

أوضح ابن الجوهري موضوع رسالته في بدايتها وذلك بقوله:» وبعد فهذه نبذة لطيفة وملحة شريفة في الفرق بين علم الجنس واسمه». وقد قسَّم ابن الجوهري رسالته إلى: مقدمة ومقصد وخاتمة.

المقدمة:

بعد أن بدأ ابن الجوهري رسالته مستفتحاً بحمد الله ومصلياً على رسوله صلى الله عليه وسلم، جاءت المقدمة لتي يذكر فيها أقوال من سبقه من العلماء في علم الجنس واسمه، فذكر قول التفتازاني، ثم قول الإيجي.

المقصد:

يذكر ابن الجوهري الخلاف في الفرق بين اسم الجنس وعلمه، ويبين جهود العلماء ومحاولاتهم في وضع الفروق التي تفصل بين علم الجنس واسمه، ومن هذه الفروق: الفرق الأول: علم الجنس معرفة لفظاً، نكرة معنى، الفرق الثاني: علم الجنس هو ما وُضِع للحقيقة باعتبار حضورها في الذهن، أما اسم الجنس فهو موضوع للماهية بلا قيد، الفرق الثالث: علم الجنس ما قُصِد به تمييز واحد من أفراد الجنس، ولا يقبل التثنية ولا الجمع. الفرق الرابع: علم الجنس يشمل خاصية من خواص ذلك الجنس، الفرق الخامس: علم الجنس هو الصورة الثابتة في ذهن الواضع.

الخاتمة:

وافتتحها ابن الجوهري ببيان اضطراب أقوال المتأخرين من العلماء في التعيين المعتبر في علم الجنس، ثم ذكر بعض الأقوال في التعيين، ثم ختم بقوله: «والله أعلم بغيبه، وأحكم، تمت هذه الرسالة».

المطلب الثالث: مصادر المؤلف في رسالته:

أودع ابن الجوهري -رحمه الله- في رسالته عدداً من أقوال أئمة اللغة، وعلماء العربية، وعلماء الفقه وأصول الفقه، وعلم الكلام، وكان حريصاً على ذكر مصادره، فما روى قولاً إلا أسنده لقائله، وبيّن مصدره، واختلفت طريقته في النقل عن هذه المصادر، فتارةً يذكر اسم الكتاب مختصراً في الغالب، ثم يورد النص المنقول منه، وبعدها يختم بكلمة (انتهى)، وتارة يوضح أنه نقله بالمعنى أو نقله مختصراً، ومتصرفاً. وفي مواضع أخرى يذكر اسم المصنِّف، وغالباً ما يكون مصحوباً ذكره باسم كتابه الذي ورد فيه النص.

وقد بلغت مصادره التي صرح بالنقل عنها عشرة مصادر.

١- شرح المفصل لابن الحاجب.

ورد اسم ابن الحاجب مرةً واحدةً في هذه الرسالة ، فقد ذكر ابن الجوهري ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت ٦٤٦هـ)- ونعته بالعلّامة، وذكر أنَّ قول ابن الحاجب هو من شرحه للمفصل، والمعروف بـ: الإيضاح في شرح المفصل[١].

٢- الخلاصة لابن مالك.

نقل المؤلف عن ابن مالك، أبي عبد الله محمد الأندلسي في موضع واحد، حيث ذكر قول ابن مالك، ونصَّ أن هذا القول في كتابه الخلاصة[٢].

٣- كتاب المواقف[٣].

وهو كتاب في علم الكلام من تأليف القاضي عضد الدين عبد الرحمن الإيجي (ت ٧٥٦هـ)، ويكنى بأبي الفضل، ولُقب بشيخ علماء الشافعية، ومن مؤلفاته: العقائد العضدية والرسالة العضدية في علم الوضع، وجواهر الكلام مختصر المواقف، وشرح مختصر ابن الحاجب في أصول الفقه، والفوائد الغياثية في المعاني والبيان، والمدخل في علم المعاني والبيان والبديع[٤]، وعندما ذكر ابن الجوهري الكتاب لم يذكر اسم مؤلفه.

(١) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد، ١٤٢٥هـ.

(٢) ابن مالك، محمد بن عبد الله، الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، تحقيق عبد المحسن بن محمد القاسم، ط٤، ٢٠٢١م.

(٣) الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد، كتاب المواقف، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

(٤) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، وآخرين، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٩٨٦م، ٨/ ٢٩٨، الزركلي، الأعلام ٣/ ٢٩٥.

٤- الأشباه والنظائر في الفقه[١].

من مصادر ابن الجوهري الصغير كتاب السبكي هذا، ومؤلفه تاج الدين عبد الوهاب بن علي (ت ٧٧١هـ)، وهو من المصنفات المهمة في علم الفقه، ومن مؤلفاته أيضاً: طبقات الشافعية الكبرى[٢].

٥- شرح المقاصد في علم الكلام[٣].

وهذا الكتاب من تأليف سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ)، وكما هو واضح من عنوانه موضوعه علم الكلام، وهو من الكتب التي ذكرها ابن الجوهري دون أن يسمي صاحبه، ومن مصنفات التفتازاني: شرح التلويح على التوضيح[٤]، وكتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح[٥].

٦- البحر المحيط في أصول الفقه[٦].

وهذا كتاب من كتب أصول الفقه التي استفاد منه المؤلف ونقل عنه مرة واحدة، وهو من تأليف أبي عبدالله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، وابن الجوهري عندما ذكر آراء الزركشي بين أنه من أقواله في كتابه البحر، فيقول: «قاله الزركشي في بحره».

---

(١) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل أحمد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

(٢) السبكي، تاج الدين عبد الوهاب، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، ط٢، ١٤١٣هـ.

(٣) التفتازاني، سعد الدين مسعود، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٩٨١م.

(٤) التفتازاني، سعد الدين مسعود، شرح التلويح على التوضيح، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، القاهرة، ١٩٥٧م.

(٥) التفتازاني، سعد الدين مسعود، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١٣م.

(٦) الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤م.

٧- تشنيف المسامع بجمع الجوامع.

وهذا الكتاب من مؤلفات الزركشي، وقد ذكره ابن الجوهري في موضع واحد بقوله: «قال الزركشي في شرحه: وَعَلَى هَذَا الْفَرْق مَشَى المُص[١]-يَعْنِي صَاحِبَ جمع الجوامع»[٢]، ويدل القول الذي أورده ابن الجوهري على أنه قصد هذا الكتاب، كما أنَّ النصّ موجود فيه[٣].

٨- شرح المواقف.

هذا الشرح لعلي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني (٨١٦هـ)[٤]، ذكر ابن الجوهري هذا الكتاب مرة واحدة دون أن يحدد اسم الشارح، لأنه أراد به أهم شرح لكتاب المواقف وهو شرح المواقف للجرجاني وهو عمدة المتأخرين في علم الكلام[٥].

٩- شرح الدماميني على المغني[٦].

ذكر ابن الجوهري الدماميني -محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٧هـ)- وأشار إلى كتابه هذا مرتين، وهو شرح على كتاب: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.

---

(١) اختصار (المصنف).

(٢) السبكي؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط٢، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ٢٧.

(٣) الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق سيد عبدالعزيز، وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، ط١، ١٩٩٨م، ١/ ٤٠٦.

(٤) السخاوي؛ محمد بن عبد الرحمن بن محمد، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة الحياة، بيروت، ب.ت. ٥/ ٣٢٨: ٣٣٠.

(٥) الجرجاني، علي بن محمد، شرح المواقف، ضبطه وصححه محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨م.

(٦) الدماميني، محمد بن أبي بكر، شرح المغني، تحقيق أحمد عزّو عناية، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.

١٠- شرح الرسالة العضدية.

وعنوان هذا الشرح: حاشية على شرح الرسالة العضدية في الوضع، ومؤلفها علي بن يحيى السمرقندي[١]، المتوفى سنة (٨٦٠هـ)[٢] وقد ذكرها ابن الجوهري وأشار لمؤلفها، وهو من علماء التفسير والوضع.

١١- تحرير ابن الهمام.

وهذا الكتاب من أمهات الكتب في أصول الفقه، وعنوانه:(التحرير في أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية)، ومؤلفه كمال الدين محمد بن عبد الواحد، المعروف بابن الهمام الحنفي، (ت ٨٦١هـ)[٣]، كان إماماً في الأصول والتفسير والفقه والنحو والصرف والمنطق والجدل وغيرها، ومن مؤلفاته: التحرير في أصول الفقه، وفتح القدير في شرح الهداية[٤]. وعندما ذكر ابن الجوهري قول ابن الهمام بيّن أن قوله من كتابه التحرير، وقد ذكره مرة واحدة.

١٢- شرح الشمني على المغني.

ومن الكتب التي ذكرها شرح تقي الدين أحمد بن محمد الشمني (٨٧٢هـ) على كتاب ابن هشام الأنصاري مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وقد ذكره مرة واحدة[٥].

---

(١) السمرقندي، علي بن يحيى، شرح رسالة الوضع، تحقيق عمر أحمد الراوي، مطبوعة مع حاشية على شرح رسالة الوضع الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.

(٢) حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٤١م، ١/ ٨٩٨.

(٣) ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبدالواحد، التحرير في اصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥١هـ.

(٤) الشوكاني، محمد بن علي، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، ٢/ ٢٠٢.

(٥) الشمني، تقي الدين أحمد بن محمد، حاشية الشمني على مغني ابن هشام، المطبعة البهية، مصر، ط١، ١٣٠٤هـ.

وأورد ابن الجوهري أسماء سبعة علماء دون كتبهم، وهم:

١٣- الزمخشري.

أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، من أئمة العلم بالدين واللغة، ومن مؤلفاته: المفصل في صنعة الإعراب[١].

١٤- ابن يعيش.

ابن يعيش النحوي هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا (٦٤٣هـ)، موفق الدين الأسدي، من كبار العلماء بالعربية، اشتهر بشرحه (المفصل للزمخشري)[٢].

١٥- الخسرو شاهي.

وهو شمس الدين عبد الحميد بن عَمَوَيْه الخُسْرَوْشَاهي الشافعي المتوفى سنة (٦٥٢هـ)[٣]، وهو عالم من علماء الكلام، ورد اسمه أربع مرات، نُسِب إلى خسرو شاه، وهي قرية من قرى مرو[٤]، برع الخسروشاهي وتفنن في علوم متعددة، ودرس وناظر، وقد أخذ علم الكلام من فخر الدين الرازي، ومن مؤلفاته: مختصر المهذب في الفقه، ومختصر الشفاء لابن سينا[٥].

(١) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.

(٢) السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ٢/ ٣٥١.

(٣) اللَّبْلِي، شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف، فهرسة اللبلي، تحقيق ياسين عياش، عواد عبد ربه، ط١، دار الغرب الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨م، ص١٢٣، الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م، ١٨/ ٤٤.

(٤) السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق عبدالرحمن اليماني وآخرين، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٦هـ ٥/ ١٢٩.

(٥) ابن التلمساني، عبد الله بن محمد علي، شرح المعالم في أصول الفقه، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م، ١/ ١١٣.

١٦- السبكي.

هو تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي، يكنى بأبي الحسن، درس الفقه والتفسير، والخلاف والمنطق والنحو، فجمع فنون العلم مع زهده وورعه، ومن مؤلفاته: فتاوى السبكي[١]، أورد ابن الجوهري في رسالته قولاً للسبكي من كتابه الإبهاج في شرح المنهاج الذي ألف أوله ولم يكمله، وأكمله ابنه السبكي، ومما يدل على أن النص المنقول من القسم الذي ألفه السبكي الأب أن ابن الجوهري لقبه بـ(الإمام) كما هو متعارف عند الشافعية[٢].

١٧- المحلي.

وهو جلال الدين محمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله الأنصاري، أحد علماء اللغة والأصول، المتوفى سنة (٨٦٤هـ)[٣]، لُقب بتفتازاني العرب[٤]، ومن مؤلفاته: البدر الطالع في حل جمع الجوامع، شرح الورقات في أصول الفقه[٥].

١٨- الناصر.

وهو ناصر الدين اللَّقَّانيّ، أبو عبد الله محمد المالكي المتوفى سنة (٩٥٨هـ)، من علماء أصول الفقه، أقرأ العلم قرابة الستين سنة، ومن مؤلفاته: حاشية على شرح السعد للعقائد[٦]، وحاشية على المحلي على جمع الجوامع[٧].

---

(١) السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي، فتاوى السبكي، دار المعارف، ب.ت. ١/ ٣.

(٢) السبكي، علي بن عبد الكافي السبكي، وولده تاج عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج، صححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

(٣) الأعلام ٥/ ٣٣٣.

(٤) ابن العماد، عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق: محمود الأرناؤوط وآخرين، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.

(٥) المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد، شرح الورقات في أصول الفقه، تحقيق حسام الدين بن موسى وآخرين، جامعة القدس، فلسطين، ط١، ١٩٩٩م.

(٦) مخلوف، محمد بن محمد شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م، ١/ ٣٩٢.

(٧) ناصر الدين اللقاني، أبو عبد الله محمد المالكي، حاشية اللقاني على شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق إسماعيل عمران، رسالة ماجستير، ٢٠١٤م، الجامعة الأسمرية، ليبيا.

١٨- البليدي.

وهو: محمد بن محمد بن محمد الحسني، (ت١١٧٦هـ)، الشهير بـ(البليدي)، وعندما تحدث عنه ابن الجوهري قال: (شيخنا)، وهو عالم بالعربية والتفسير والقراءات، من رجال القرن الثاني عشر الهجري، وتوفي عن ثمان وسبعين سنة، من عمر مليء بخدمة العلم، ومن أشهر تلاميذه الزبيدي[١]، ومن مؤلفاته: حاشية على تفسير البيضاوي ونيل السعادات في علم المقولات، وحاشية على شرح الألفية للأشموني[٢].

(١) الزَّبيدي، محمّد مرتضى الحسيني، حكمة الإشراق في كتاب الآفاق، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط٢، ١٩٧٢م، ٢/ ٥٣.

(٢) الزركلي، الأعلام ٧/ ٦٨.

المبحث الثالث: منهج المؤلف في الرسالة

المؤلف لم يشر في رسالته هذه إلى منهجه في تأليفه، لكن من خلال قراءتي؛ تبين لي ما يلي:

أنّ المؤلف انتقى الأقوال المهمةً -في نظره- التي تتعلق بالموضوع الأساسي للرسالة، فبدأ في قسم المقدمة بذكر قولين ولما انتهى منهما علق عليهما مصدرا قوله: بـ»إذا علمت ذلك، فاعلم أن»، وأقول إنه انتقى الأقوال المهمة في نظره لأنه لم يذكر أقوال أئمة النحو، ممن لهم السبق في بيان علم الجنس، فلم يذكر ما ذهب إليه سيبويه[١]، والمبرد[٢].

وفي المقصد أورد ابن الجوهري أقوال العلماء في الفرق بين علم الجنس واسمه، ثم ذكر قولين آخرين، ولما انتهى علق على ما أورده من أقوال، دون أن يبين رأيه بلفظ صريح.

وفي الخاتمة اكتفى ابن الجوهري ببيان أقوى جزء من كل قول، فقد أورد أقوى الأقوال لكل اعتبار من الاعتبارات الثلاثة في تعينات علم الجنس، ولم يرجح قولاً كاملاً على آخر وإنما بين أوجه القوة في مقالاتهم واحداً واحداً، ويبدو أن الجوهري كان يميل لرأي الخسروشاهي، لتعجبه من شيخه البُليدي فيقول: «ثم شنع على القول بأن علم الجنس هو الصورة الذهنية في ذهن الواضع، وهو عجيب منه مع سعة اطلاعه»، والخسروشاهي هو الذي قال بذهن الواضع، ولم يبين ابن الجوهري رأي شيخه.

لقد تمسك ابن الجوهري بعبارات الأصوليين دون شرح أو تسهيل أو تفريع، وقد اتصف نقله بالدقة، ولم يبسط ابن الجوهري القول فيما ذكره

(١) سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م ٢/ ٩٣: ٩٦.

(٢) المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٤/ ٣١٩، ٣٢٠.

سواء في شرحه للأقوال المنقولة أو في عباراته هو، وقد يكون السبب في ذلك هدفه أن يكون مصنفه نبذة لطيفة-كما قال في أول رسالته- فعمد إلى الاختصار بقدر الإمكان مع التلخيص والجمع للأقوال، وابتعد عن ذكر تفريعات العلماء واستطراداتهم.

كما أن ابن الجوهري في رسالته لم يتخذ منهجاً واضحاً في ترتيب الأقوال التي ذكر، فما نقل من أقوال العلماء لم يتبع فيها ترتيب العلماء من الأقدم فالأحدث.

لم يهتم ابن الجوهري بإيراد الشواهد ولا الأمثلة، حتى فيما نقله من أقوال العلماء لم يرد سوى مثال واحد على اسم الجنس (أسد)، ولم يرد أي مثال على علم الجنس.

وفي الرسالة يظهر استفادة ابن الجوهري أو تأثره بالمنهج المنطقي فهو يستخدم عدداً من المصطلحات المنطقية التي شاعت في كتب الكلام وكتب الأصول، نحو: مصطلح الماهية[1]، ومصطلح التعيين[2]. كما يقرر بعض المسائل المنهجية ذات الأصل المنطقي، مثل: «وَصْفَ الْحَقِيقَةِ فِي عَلَمِ الْجِنسِ بالتَّعَيُّنِ وَالتَّشَخُّصِ إِنَّمَا هُوَ مِنْ حَيْثُ خُصُوصِيَّتِهَا وَجُزْئِيَّتِهَا، لَا مِنَ حَيْثُ كُلِّيَّتِهَا، وَعُمُومِهَا».

(١) الحنبلي، أبو الوفاء، علي بن عقيل، الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م، ١/ ١٥٢.

(٢) الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م، ص٣٤٦.

قسم التحقيق

المطلب الأول: اسم المخطوط وتوثيق نسبته إلى ابن الجوهري

اشتهر عنوان هذا المخطوط بـ(تحقيق الفرق بين علم الجنس واسمه)[١]، ولا تتعارض هذه التسمية مع ما ذكر الميداني الدمشقي[٢] فذكر أن عنوانه (تحقيق الفرق بين علم الجنس وبين اسمه) وفي بعض نسخ المخطوط كان العنوان (تحقيق الفرق برسمه بين علم الجنس وبين اسمه)[٣]. وقد نصّ المؤلف على تسمية رسالته في نسخ المخطوط بقوله: «وسميتها تحقيق الفرق برسمه بين علم الجنس وبين اسمه»[٤].

وليس ثَمَّ شك في نسبة هذه الرسالة إلى ابن الجوهري، فقد أجمعت على هذه النسبة المصادر التي نصت على آثار ابن الجوهري، ولم يُذكر أن أحداً نازعه في هذه النسبة[٥]، وكان اسمه مدوناً على نسخ المخطوطة.

المطلب الثاني: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق، ومنهجي في التحقيق.

وصف النسخ الخطية:

اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على ثلاث نسخ، هي:

النسخة الأولى: وهي الأصل وقد رمزت لها بالرمز (أ)، وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية الرقم الخاص[٩٥]، والرقم العام ٤١٦٠٨، وتقع في أربعة ألواح، أي ثماني صفحات، وفي الصفحة واحد وعشرون سطراً، ومعدل عدد الكلمات من تسع

(١) البغدادي، إسماعيل محمد الباباني، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اعتنى به محمد شرف الدين، وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٣/ ٢٦٦، هدية العارفين٢/ ٣٥٣، المكتبة الأزهرية [١٢٧٧] ٤٩٠٩٣.

(٢) حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ص١٣٢٤.

(٣) ينظر: المكتبة الأزهرية، [٩٥] ٤١٦٠٨، [٢٢١] ٥٤٦٤، [١٥٣٢] ٦٧٠٧٧.

(٤) المكتبة الأزهرية [٢٢١] ٥٤٦٤، المكتبة الأزهرية [١٢٧٧] ٤٩٠٩٣، المكتبة الأزهرية [١٥٣٢] ٦٧٠٧٧، المكتبة الأزهرية[٩٥] ٤١٦٠٨، خزانة المخطوطات البساطية ٢٥/ ٢.

(٥) البيطار، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر ص٥٥١، البغدادي، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون ٣/ ٢٦٦، البغدادي، هدية العارفين٢/ ٣٥٣.

كلمات إلى عشر، ما عدا الصفحة الأولى والثانية، فالصفحة الأولى لم يكتب فيها شيء، وسُجل عليها بيانات المخطوط في المكتبة، والصفحة الثانية كُتب فيها عنوان الرسالة ومؤلفها: «هذا تحقيق الفرق برسمه بين علم الجنس وبين اسمه، تأليف الإمام العلامة سيد محمد أحمد الجوهري أطال الله بقاءه»، ثم كُتب في منتصف الصفحة: «وقف وأحبس هذه الرسالة الشيخ محمد يحيى الأشبولي على طلبة العلم ﴿فَمَن بَدَّلَهُ بَعْدَمَا سَمِعَهُ فَإِنَّمَا إِثْمُهُ عَلَى الَّذِينَ يُبَدِّلُونَهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾[1]»، وخُتِم على هذه الصفحة بختم الكتبخانة الأزهرية.

وهذه النسخة واضحة الخط، وغالبها بخط الرقعة، وهي مكتوبة بمداد أسود، وكُتبت عناوين الرسالة بالمداد الأحمر، وكذلك كلمة (بعد) وكلمة (سميتها). وأهمل الناسخ كتابة الهمزة، كما كتب بعض الكلمات مختصرة مثل: المصنف، شرح، انتهى.

وخُتمت هذه النسخة بكتابة تاريخ الفراغ من نسخها، فقد فُرغ منها في يوم الثلاثاء لتسعة مضين من صفر غرة ١١٩٧هـ، وهذا يبين تقدُّم تاريخ نسخها، وقربه من عصر تأليف الرسالة، أما مكان نسخها فغير معروف، وفي هامش الصفحة الأخيرة في أسفلها كُتب: «علق هذه الرسالة الفقير محمد بن الشيخ إبراهيم ابن عبد الرحمن بن الشيخ محمد الأشبولي الصغير...»، فهو الذي نسخها لنفسه.

النسخة الثانية: وقد رمزت لها بالرمز (ب)، وهي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية ضمن مجاميع، الرقم الخاص[١٢٧٧]، والرقم العام ٤٩٠٩٣، وتقع في لوحين ونصف، أي خمس صفحات، وفي كل صفحة خمسة وعشرون سطراً، ومعدل الكلمات في كل سطر من سبع كلمات إلى إحدى عشرة كلمة، والرسالة تامة، فقد ذكر في أعلى الصفحة الأولى عنوانها: «هذه رسالة في تحقيق الفرق بين علم الجنس واسمه للشيخ الجوهري على التمام والكمال»، وخُتِم على الصفحة الأولى والأخيرة بختم الكتبخانة الأزهرية.

(١) البقرة: ١٨١.

وتتميز هذه النسخة بوضوح خطها وسهولة قراءته، وسلامتها من الطمس والبياض؛ ولهذا اعتمدت عليها في التحقيق، وقد كُتبت الرسالة بخط النسخ والرقعة معاً، دون ضبط للكلمات، وهي مكتوبة بمداد أسود، وكُتبت عناوينها (المقدمة، المقصد، الخاتمة)، وكلمة (بعد) بالمداد الأحمر، والغالب أن الناسخ يهمل كتابة الهمزة، فيورد الكلمة مثل: الأمور هكذا (الامور).

كما أن الناسخ اختصر بعض الكلمات ولم يكتبها كاملة: فمثلاً: شرح تكتب شر، والمصنف تكتب المص، وأما كلمة انتهى فكتبها تامة في مواضع، وكتب اختصارها في مواضع أخرى (اه).

وهذه النسخة كاملة، وفي آخرها ذُكر تاريخ انتهاء نسخها: «آمين، وَكَانَ الْفَرَاغُ مِنْ نَسْخِ هَذِهِ الرِّسَالَةِ يَومَ الاثْنَينِ الْمُبَارَكَ أَرْبَعَةَ عَشَرَ يَوماً مَضتْ مِنْ شَهْرِ صَفَرَ، سَنَةَ أَلْفٍ وَمَائتين وسَبْعَةٍ وَسَبْعِين مِنَ الْهِجْرَةِ النَّبَوِيةِ عَلَى صَاحِبِهَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ، آمين آمين آمين»، ولم يكتب اسم ناسخها، ولا مكان نسخها.

النسخة الثالثة: وقد رمزت لها بالرمز (ج) وهي نسخة محفوظة في الخزانة البساطية، ورقم حفظها ٢/ ٢٥، وتقع في أربعة ألواح، أي ثماني صفحات، وفي الصفحة الواحدة ما بين سبعة عشر سطراً إلى واحد وعشرين سطراً، ومتوسط عدد الكلمات من سبع كلمات إلى تسع، ولم يذكر في أول المخطوطة عنوانها ولا اسم مؤلفها، وبُدئت بالبسملة، وفي أعلى الصفحة قبل البسملة مكتوب (سنين الأنبياء موسى أكبر من هارون بثلاث سنين).

وهذه النسخة تامة، مقروءة، كُتبت بخط النسخ والرقعة معاً، وقد أُعجمت جلُّ حروفها، ولم يهمل سوى الهمزة، واستعمل في نسخ النص المداد الأسود، وقد جاءت الكلمات: المصنف، شرح، انتهى مختصرة.

ويُلحظ في نص هذه النسخة تصويبات بخط ناسخها، ولا نعلم عن تاريخ نسخها ولا اسم ناسخها شيئاً، فلم يُكتب عليها اسم الناسخ، ولا تاريخ النسخ.

منهجي في التحقيق:

يتلخص منهجي في التحقيق بما يأتي:

- اعتمدت في تحقيق الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وجعلت لكل نسخة من هذه النسخ رمزاً خاصاً بها، النسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية الرقم الخاص[٩٥]، والرقم العام ٤١٦٠٨ رمزها (أ)، والنسخة المحفوظة في المكتبة الأزهرية ضمن مجاميع، الرقم الخاص[١٢٧٧]، والرقم العام ٤٩٠٩٣ ورمزت لها بالرمز (ب)، ورمزت بالرمز (ج) لنسخة محفوظة في الخزانة البساطية.
- اعتمدت النسخة (أ) وجعلتُها هي الأصل لأنها نسخة كتبت في حياة المؤلف وبينها وبين فراغ المؤلف من تأليف رسالته سنة واحدة وواحد وعشرون يوماً فقط، فهي كتبت في غرة صفر سنة ١١٩٧هـ، والمؤلف فرغ من تأليف الرسالة في التاسع من محرم سنة ١١٩٦هـ، وهي نسخة كاملة لا نقص فيها ولا سقط، وخطها واضح، ثم قابلتُ هذه النسخ مع بقية النسخ عليها وأثبتُّ جميع الفروق.
- توثيق الأقوال التي ينقلها المؤلف من مصادرها.
- نهجت في الكتابة الرسم المعروف في الوقت الحاضر، مع الإشارة إلى ما في النسخ.
- أشرت إلى نهاية الصفحة من المخطوط في الحاشية.
- الالتزام بعلامات الترقيم، وضبطت أكثر النص.
- الكتب التي وردت في الكتاب جعلتها بين قوسين.
- علقت على ما يحتاج إلى توضيح أو بيان، رعايةً للاختصار.

نماذج من المخطوط (أ)

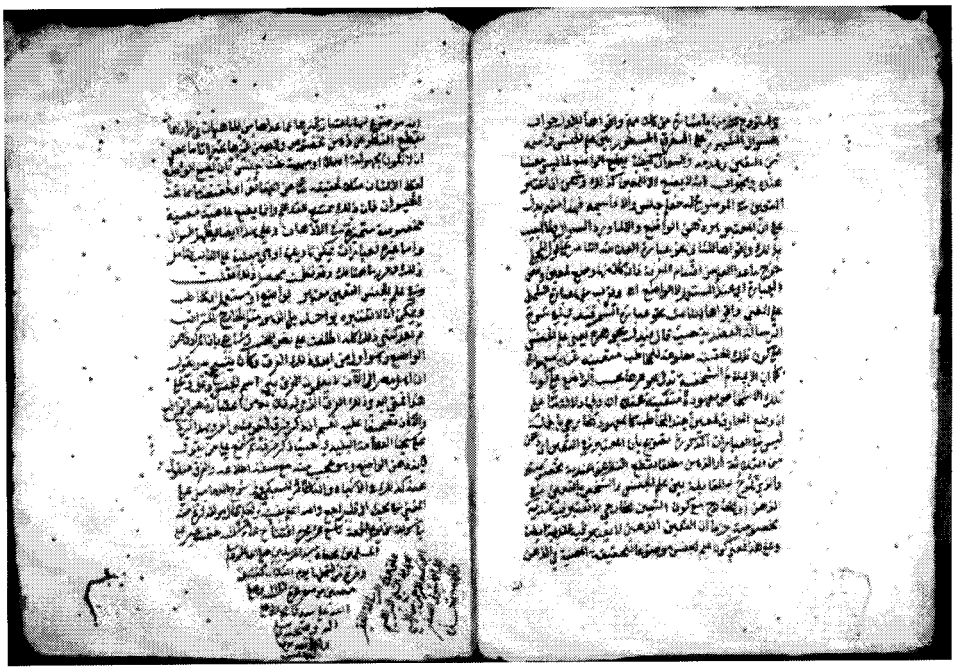

نماذج المخطوط نسخة (ب)

نماذج من المخطوط نسخة (ج)

النصّ المحقق:

تحقيق الفرق برسمه بين علم الجنس وبين اسمه

حَمداً لمانح الفُهُوم، وصلاةً وسلاماً على منبع ينابيع العُلوم، وبعد، فَهذه نُبذةٌ لَطيفةٌ، وَمُلَحَةٌ شَريفَةٌ في الفَرق بينَ عَلَم الجِنْس وَاسْمه، رَتبتُهَا عَلَى مُقدِّمَة وَمَقْصد وَخَاتمة. وأسألُ اللهَ السلامة وحُسنَ الخَاتمة، وَسَمَيْتُهَا: ((تَحقيق الفَرق برسمه بَين عَلَم الجِنس وَبَينَ اسمه)).

المُقَدِّمَة

قَالَ في ((شَرْح الْمَقَاصد)): تعيُّنُ الشَّخْص وتَشَخصُه الَّذي يَمتازُ به عَن جَميع مَا عداهُ غَيْرُ مَاهيَّته، وَوُجوده، وَوحْدته، لكَوْن كُلٍّ مِنْ هذه الأُمور مُشْتَركاً بَينَهُ وَبَينَ غَيره، بخلاف التَّعين، ولذا يَصْدقُ قَولُنَا: الكُلِّيُّ مَاهيةٌ وَموجُودٌ، وواحِدٌ، وَلَا يَصْدُقُ قَوْلُنا: إنَّهُ مُتَعينٌ، وَإنْ كانَ التَّعيُّنُ وَ الْمُتَعيّنُ مَفهُوماً كُليّاً صَادقاً على الكثرة. وبَينَ التَّعيُّن وَالتَّميُّز عُمومٌ من وَجه؛ لتَصادُقهما على شَخْصَين من الأفْراد إذَا أُعتُبرَ تَشَاركُهُما[1] في الماهيّة[2]، فإنَّ كُلًّا منهما شَخّصٌ[3] في نَفسه، وَمُتَميّزٌ عن غَيْره، وَيَصدُقُ التَّعيُّنُ دُونَ التَّميُّز حيثُ لَا تُعتَبرُ المُشاركَةُ، وَبالعَكس حَيثُ يَتميّزُ الكُليَات وَالأنواعُ المُعتَبرُ اشتراكُهَا[4] في الجنس. ا.هـ[5].

وقالَ في ((المَواقف)) وَ((شرحه)): الوحْدَةُ تَسَاوُق الوُجُود، أَيْ تُسَاويه، وَلأجَل هذا ظَنَّ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا نَفسُ الوُجُود، وَيُبْطلُهُ أَنَّهُ لو كان

(١) اختلف ما نقله ابن الجوهري عن النص الوارد في شرح المقاصد، إذ يقول التفتازاني: «تشخصات الأَفْرَاد إذَا أُعْتُبرَ تَشَاركُها» ويظهر أن النسخة التي نقل منها ابن الجوهري فيها تصحيف؛ إذ المعنى يحتم ما في (شرح المقاصد) بدليل أنه نص على أن (التعين) و(المتعين) مفهوم (كلي) صادق على (الكثرة)، فحصرهم على شخصين لا يصدق عليه مفهوم (الكلي) الدال على (الكثرة).

(٢) في النسخة ب زيادة (مثلا).

(٣) في شرح المقاصد: «منها متشخص».

(٤) في النسخة ب وفي شرح المقاصد: «اشتراكها».

(٥) التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام ١/ ١٠٩، سقطت «ه» من النسخة «ب».

الوُجُودُ نَفس الوحدَةِ لَكان التَّفْرِيقُ إعْدَاماً، وإنَّهُ بَاطلٌ؛ إذْ ليسَ شَقُّ البَعُوض بإبرته البحرَ الأخضرَ[1] إعداماً لَهُ، وإيجاداً[2] لبَحرين آخَرَين ضَرورَةً[3]، وَالْمُجَوِّزُ لذلك لا يُخَاطَبُ. وَهَذَا الدَّلِيلُ بِعَيْنِهِ[4] يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الوحدَةَ لَيسَتْ عَينَ الشَّخْصِ[5]، فَإِنَّ الجسمَ البَسِيطَ الوَاحِدَ إذَا جُزِّئَ زَالَتْ وحْدَتُهُ دُونَ هويَّتِهِ الشَّخصيَّة، وَإلا لكانَ[6] التَّفريقُ إعدَاماً. ويَدُلُّ عليه - أيضاً- أن الأُمُورَ الكُلِّيةِ مَوصُوفَةٌ بالوحدَةِ دُونَ التَّشَخُّصِ. انتهَى مَعَ بَعضِ اختِصَارٍ[7].

إذَا عَلمتَ ذلك، فاعلَمْ أنَّ وَصفَ الحَقِيقةِ في عَلَمِ الجنسِ بالتَّعَيُّنِ وَالتَّشَخُّصِ إنَّمَا هو مِن حَيثُ خُصُوصِيَّتِهَا وَجُزْئِيَّتِهَا، لَا مِن حَيثُ كُلِّيتِهَا، وَعُمُومِهَا، أو أنّ المُرَادَ بالتَّعَينِ الَّذي في الْعَلَمِ مُطلَقُ التَّمييزِ[8] عن[9] المُشَارِكَاتِ، فَلْيُنتَبَهْ لذلك. ا.ه[10].

---

(١) البحر الأخضر قيل: صفة لازمة للبحر لا مخصصة، حيثُ وردت تسميته بذلك في الحديث الوارد عن الرسول صلى الله عليه وسلم: «أُنَاسٌ مِنْ أُمَّتِي عُرِضُوا عَلَيَّ يَرْكَبُونَ هَذَا الْبَحْرَ الْأَخْضَرَ كَالْمُلُوكِ عَلَى الْأَسِرَّةِ»، البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، ط١، طوق النجاة، ١٤٢٢هـ، ٤/ ١٨، الحديث رقم (٢٧٩٩)، الكرماني، محمد بن يوسف، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨١م، ١٢/ ١٠٣، وقيل: البحر الأخضر هو البحر الأسود، الدماميني، محمد بن أبي بكر، مصابيح الجامع، تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ٢٠٠٩ م، ٦/ ٢١٣.

(٢) انتهت الصفحة الأولى في النسخة ج.

(٣) التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام ٣/ ٢٦.

(٤) انتهت الصفحة الثالثة في النسخة (أ).

(٥) في النسخة ب (التَّشَخُّص).

(٦) انتهت الصفحة الأولى في المخطوط (ب).

(٧) الإيجي، المواقف ١/ ٣٨٣، الجرجاني، شرح المواقف ٤/ ٢١.

(٨) في النسخة ب(التَّمَيُّز).

(٩) في النسخة ج «في».

(١٠) في النسخة ب(انْتَهَى).

المَقْصَد:

اِعلمْ أَنَّهُم فَرَّقُوا بَينَ عَلَم الجِنْسِ وَاسمه بِفُرُوقٍ كَثِيرَةٍ:

أَحَدُهَا: مـا فَـرَّقَ بـه ابـن يَعيـش[1] وأَشـارَ إِليـه ابـن مَالـك[2] في ((خُلَاصَتـه)) مِـنْ أَنَّـهُ في اللَّفْـظِ مَعرِفَـةٌ، فَلَـهُ حُكـمُ المَعَـارِفِ مِـن مَجِـيءِ الحَـالِ مِنـهُ، وَوَصفِـه بِالمَعرِفَةِ وَغَـيرَ ذلـك. وَفي المعنَـى: نَكِـرَةٌ[3].

وثانيهـا: مـا فَرَّقَ بـه العَلَّامةُ ابـنُ الحَاجِـبِ في ((شَرْحِ المُفَصَّل))[4] مـن أنه موضوعٌ للحقيقـةِ المُتَّحِـدَةِ في الذِّهْـنِ، فَـإِذَا أَطلَقتَـه عـلى الوَاحـدِ فإِنَّـما أَرَدتَ الحقيقـةَ، ويَلـزمُ من ذلـك التَّعـدُّدُ في الخـارجِ، فالتَّعدُّدُ فيـه[5] ضِمنـاً لا قَصداً بالوَضـعِ، بخلاف الاسـم، فإِنَّهُ مَوضُـوعٌ لفَـردٍ مـن أفـرادِ النَّـوعِ لا بعَينِـه، فالتَّعـدُّدُ فيـه مـن أَصـلِ الوَضـعِ، وعـلى هَـذَا فَالفـرقُ بينهـما حَقِيقِـيٌّ، وَإِليهِ مَـالَ ابن الـهُمَامِ في تَحريـرِه[6]، ووَافقَـهُ جَمعٌ[7].

---

(١) يقول ابن يعيش: «ومما يدل على تعريف هذه الأشياء أنه يقع بعدها النكرة حالاً، كقولك: «هذا أسامة مقبلاً»، و«رأيت ثعالة مولياً». ولو كانت نكرات، لم يقع الحال بعدها. واعلم أن هذه الأشياء معارف على ما ذكرنا، إلا أن تعريفها أمر لفظي، وهي من جهة المعنى نكرات لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصا بعينه دون غيره»، ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي، شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م، ١/ ١١٣.

(٢) أشار إليه في قوله: وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الأَجْنَاسِ عَلَمْ... كَعَلَمِ الأَشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عم
مِنْ ذَاكَ «أُمُّ عِرْيَطٍ» لِلْعَقْرَبِ... وَهَكَذَا «ثُعَالَةٌ» لِلثَّعْلَبِ
ابن مالك، الخلاصة في النحو، ص١٢١.

(٣) يقول المرادي: «لما كان لِعَلَم الجنس خصوص من وجه وشياع من وجه جاء في بعضه عن العرب وجهان: إعطاؤه حكم المعارف، وإعطاؤه حكم النكرات، وطريق ذلك السماع. ومن المسموع فيه الوجهان: فينة، وغدوة وبكرة وعشية»، المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م، ١/ ٤٠٤.

(٤) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصّل،١/ ٤٠، ٤١.

(٥) انتهت الصفحة الثانية في النسخة ج.

(٦) ابن الهمام، التحرير في اصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، ص١٧، ٧١، ١٣٢.

(٧) وممن وافقه: ابن النجار الحنبلي، محمد بن أحمد الفتوحي، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي وآخرين، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٩٩٧م، ١/ ١٤٨، ابن أمير الحاج، شمس الدين محمد بن محمد، التقرير والتحبير، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م، ١/ ١٦.

وثالثها: ما فَرَّقَ بِهِ الإمامُ السُّبكيُّ[١] من أنَّ العَلَمَ ما قُصِدَ به تَمْييزُ الجنسِ عن غيرِه مع قَطعِ النَّظرِ عن أفرادِه، وَالاسمُ مَا قُصِدَ به مُسمَّى الجنسِ باعتبارِ وقوعِه على الأفرادِ، حتى إذا دَخلتْ عليه اللاّمُ الجنسيَّةُ[٢] صار مُساوياً لعَلَمِ الجنسِ؛ لأنَّها لتعريفِ الماهيَّةِ، وفرَّعَ على ذلك أنَّ عَلَمَ الجنسِ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ، لأنَّ الحقيقةَ من حيثُ هي لا تَقبَلُ جمعاً ولا تَثنيَةً؛ لأنَّهما من خواصِ الأفرادِ.

ورابعها[٣]: مَا فَرَّقَ بِهِ الزمخشري من أنَّ عَلَمَ الجنسِ ما لُوحِظَ فيه خاصَّةٌ من خواصِّ ذلكَ الجنسِ، بخلافِ اسمه[٤]، وَضُعِّفَ بأنَّ حَقيقَةَ العَلَمُ لفظ[٥] المَوضوعِ للشَّخصِ الذِّهنيِّ أو الخارجيِّ، فَاعتِبَارُ الوَصفِ لا مَدخلَ لَهُ فيه، وَلَيسَ هذا من بَابِ الاصطلاحِ حَتَّى لَا يُمْنَعَ، قاله الزَّرْكَشِيُّ، في بَحْرِهِ[٦].

وخامسها: مَا فَرقَ بِهِ[٧] الخُسْرُوشاهي- وَكانَ يَقولُ: مَا في البلادِ المصريَّةِ مَن يَعرِفُه، -وذلكَ-[٨] أَنَّ الوَضعَ فَرعُ التَّصَوُّرِ، فإذا استَحضرَ الوَاضِعُ صُورةَ الأسدِ ليضعَ لها، فتلكَ الصُّورةُ الثَّابتَةُ في ذِهنِه جُزئِيَّةٌ بالنِّسبةِ لِمُطلَقِ صُورَةِ الأسَدِ؛ لأنها وَاقِعةٌ في هذا الزَّمانِ، وفي ذِهنِ هذا الوَاضِعِ، وَمِثلُهَا يَقعُ في زَمانٍ

---

(١) السبكي، الإبهاج في شرح المنهاج، ١/ ٢٠.

(٢) يقصد بها: (لام الحقيقة) فهي ثلاثة أنواع: النوع الأول: اللاّم التي لبيان الحقيقة والماهية، ويشارُ بها إلى الحقيقة الشائعة في الأفراد، دون النظر إلى الدّلالة على عُموم أو خصوص، النوع الثاني: اللاّم لاستغراق أفراد الجنْس كلّهم حقيقةً أَوْ عرفاً، ويمكن أن تقع لفظة «كُلّ» مكانها، النوع الثالث: اللاّم التي لاستغراق صفات الجنْس مجازاً على سبيل المبالغة. الميداني، عبد الرحمن بن حسن، البلاغة العربية، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م، ١/ ٤٣٩، ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص٧٣.

(٣) سقطت (و) في النسخة ج.

(٤) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ص٢٦.

(٥) في النسخة ب (اللفظ).

(٦) البحر المحيط في أصول الفقه ٢/ ٢٩٦.

(٧) في النسخة ب (ما ذَكَرَهُ).

(٨) انتهت الصفحة الثانية في المخطوط ب.

آخَرَ، وَفِي ذِهْنِ شَخْصٍ آخَرَ، وَالجَمعُ مُشتَرَكٌ فِي مُطلَقِ الصُورَةِ، فَإنْ وُضِعَ[1] لَهَا مِن حَيثُ خُصُوصُهَا فَهوَ عَلَمُ الْجِنْسِ، أَوْ مِنْ حَيثُ عُمُومُهَا فَاسْمُهُ.

وَالْفَرْقُ بَينَ عَلَمِي الجِنسِ والشَّخصِ: أَنَّ الأَولَ مَوضُوعٌ لِلمَاهِيَّةِ بِقَيدِ التَّشَخُّصِ الذِّهنِيِّ، والثاني مَوضُوعٌ لها بِقَيدِ التَّشَخُّصِ الخَارِجِيِّ[2].ا.ه[3].

وقالَ الزَّرْكَشِيُّ في شرحِه[4]: وَعلى هَذا الفَرقِ مَشَى المُصنِّف[5] -يَعنِي صَاحِبَ ((جمع الجوامع))[6] -فعَلَم الجنسِ عندَه[7] هو الموضوعُ للحقيقةِ باعتبارِ حضورِها الذِّهنِيِّ، الذي هو نَوعُ تَشَخُّصٍ لها مع قَطْعِ النَّظَرِ عن أَفْرَادِها، فإنَّ الحقيقةَ الحاضِرَةَ في الذِّهْنِ وإنْ كانَت عامَّةً بالنسْبةِ إلَى أفرادِها، فهي باعتبارِ حُضُورِها فيه أَخَصُّ من مُطلَقِ الحقيقةِ[8]. ا.ه بالمعنى[9].

وَقالَ في ((البَحرِ)) -بَعدَ نحوِ مَا قَبلَه مَبسُوطاً-: وَأَحْسَنُ ما قِيلَ فيه: أَنَّ اللَّفْظَ إنْ كانَ مَوضُوعاً بِإزَاءِ الحَقِيقَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ تُتَصَوَّرَ، وَيَحضُرَ فَردٌ من أَفرَادِهَا في الذِّهنِ مُتَشَخِّصاً، فَالوَاضِعُ تَارَةً يَضَعُ لها لَا بِقَيدِ التَّشَخُّصِ الْخَاصّ في ذِهْنِه، فَيَكُونَ ذَلكَ اسمَ جِنسٍ، وَتَارَةً يَضَعُ لِلشَّخْصِ الْخَاصّ[10] في ذِهنِه بِقَيدِ ذلك

(١) انتهت الصفحة الثالثة في النسخة ج.

(٢) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية، ط١، القاهرة، ١٩٧٣م، ص٣٣، الإسنوي، جمال الدين عبدالرحيم، نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول، ضبطه وصححه عبدالقادر محمد علي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ١٩٩٩م، ص٨٨.

(٣) في النسخة ب (انتهى).

(٤) في المخطوط مختصرة (شر).

(٥) مختصرة في المخطوط (المص).

(٦) السبكي؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط٢، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م، ٢٧.

(٧) انتهت الصفحة الخامسة في النسخة أ.

(٨) الزركشي، تشنيف المسامع بجمع الجوامع ١/ ٤٠٦.

(٩) في النسخة ب (انتهى بالمعنى).

(١٠) في النسخة ب والنسخة ج (الحاصل).

التَّشَخُّص الَّذي هو حاصلٌ[١] في أفرادٍ كثيرةٍ خارجيَّةٍ، فهذا عَلَمُ الجنس، وَتَارَةً يَضَعُ لِلشَّخصِ الخَارِجِيِّ، فهو عَلَمُ الشَّخْصِ، فَيَكُونُ التَّشَخُّصُ قَيداً فِي الوَضعِ الذِّهنِيِّ وَالخَارِجِيِّ[٢]. ا.ه مَعَ حذفٍ مّا، وهو بمعنى فَرْقِ الخُسْرُوشَاهِي وَمَا جرى عليه المُصَنف[٣].

إذا علمتَ ذَلِكَ، فَالتَّشخُّص هو التَّعَيُّنُ، و الاعتبارُ فيه بذهن الواضع كما تُنْبِئُ عنه عِبَارةُ الخُسْرُوشَاهِي وغيره، بل صَرَّحَ بذلك، قَالَ[٤] بَعضُهُمْ بِذِهْنِ المستعمل، وبعضُهُمْ بِذِهْنِ المُخاطبِ وَاستمسَكُوا من[٥] عباراتهم بِمَا يُمكنُ تَأويلُهُ، لا سِيَّمَا مَعَ تَصْرِيحِ الخُسْرُوشَاهِي بذلك كما نقلهُ عنه الدَّمامِينِيّ فِي شَرْحِ[٦] المغني[٧] وَغَيْرِه، وَقَد بَيَّنتُ ذَلِكَ فِي الخاتمة، فَقُلتُ:

الخَاتِمَة:

اضطربَتْ عِباراتُ المُتأخِّرين في التَّعيين المُعتَبَرِ[٨] في عَلَم الجنس، هل هو باعتبارِ ذِهْنِ الوَاضِعِ، أو المُستعمِلِ، أو المُخَاطب. واستروح لكل منها بإشارة من كلامهم.

وأقواهَا لِلأَوَّلِ جوابُ السُّؤَالِ[٩] المشهُورِ على الفَرْقِ المَسطُورِ بَينَ عَلَم الجنس وَاسمه مِنَ التَّعيين وَعَدَمِه، وَالسُّؤالُ: كيف يَضعُ الوَاضِعُ لِمَا لَيسَ مُعَيّناً عِندَهُ؟ وَالجَواب: أَنَّهُ لَا يَضعُ إِلَا للمُعيَّنِ كذلك، ولكن إِنْ أُعتُبِرَ التعيُّنُ

(١) انتهت الصفحة الرابعة في النسخة ج.
(٢) الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه ٢/ ٢٩٢، ٢٩٥، ٢٩٦.
(٣) مختصرة في المخطوط (المص).
(٤) في النسخة ب و ج (وقال) بزيادة حرف العطف.
(٥) في النسخة ج «بعبارتهم».
(٦) مختصرة في المخطوط (شر).
(٧) ينظر: الدماميني، شرح المغني على اللبيب ١/ ٢٠٤: ٢٠٦.
(٨) انتهت الصفحة الثالثة في المخطوط (ب).
(٩) انتهت الصفحة الخامسة في النسخة ج.

في المُوضُوعِ لهُ، فَعَلَمُ الجنس وإلا فَاسمُهُ، فهذا منهم يَدُلُّ على أنَّ المُعتبرَ هو ذِهْنُ الوَاضِعُ، وإلا لَما وَرَدَ السُّؤَالُ، ولما أُجيبَ بذلك المقال[1].

وأقواها للثَّانِيَّ: نَحوُ عِبَارةِ العَلَّامةِ النَّاصرِ[2] على قول المحلي[3]: خرجَ ما عدا العَلَم من أقسام المعرفة؛ فَإنَّ كُلاً منها وُضِعَ لِمُعيَّنٍ ونَصّ العِبَارَةِ: أيّ عند المستَعملِ لا الواضعِ[4]، ا. ه، وَيقرب من عبارَة الشَّمنِي[5] على المغْنِي[6].

وأقواها للثَّالث: نَحوُ عِبارةِ السَّمرقَنديِّ في ((شَرْحِ الرِّسَالةِ الْعَضُدِيَة))[7] حَيثُ قَالَ: فَيَدلُ بِجَوهَرِه -يَعني عَلمُ الجنس- على كون تلك الحَقيقَة معلومةً[8] للمُخاطبِ مُتعَيِّنَةً عِنْدَهُ مَعْهُودَةً، كَمَا أَنَّ الأَعْلَامَ الشَّخْصيَّةَ تَدُلُّ بِجَوْهَرِهَا بِحَسَبِ الْوَضْعِ[9] عَلَى كَونِ تِلْكَ الأَشخَاصِ مَعهُودَةً مُتَعينَةً عِندَهُ ا.ه.

وَفِيهَا دَلالةٌ ما على أنَّ وَضْعَ المعارف لِمُعَيَّنٍ عندَ المُخاطب كالمعهود الخارجيِّ و[10] بالجُملة لَيسَ في العِبارَاتِ المَذكُورَةِ تَصريحٌ بِأَنَّ المُعتبَرَ في التَّعيُّنِ أَيُّ ذهن من الثَّلاثَة، أَو الذِّهنُ مُطلَقاً بِقَطْعِ النَّظرِ عَن عِندِيَّة مَخْصُوصَة. وَالَّذي تُلوِّحُ بِهِ المُقَابَلَةُ بَينَ عَلَم الجنس وَالشَّخص -بالتَّعيُّنِ في الذِّهن أو الخَارج مَعْ كَون التَّعيُّن الخَارجِّي لَا تُعْتَبَر فِيهِ عِندِيَّةٌ مَخصُوصَةٌ - جَزماً أَنَّ التَّعيُّنَ الذِّهنِيَّ لَا يُعتَبرُ فِيهِ عِندِيَّةٌ أَيضاً، وَعَلَى هَذَا فَمعنَى كَونِ عَلَم الجنس مَوضُوعاً لِلحَقِيقَةِ المُعَيَّنَة

(١) في النسخة ب سقطت (المقال).

(٢) ناصر الدين اللقاني، حاشية اللقاني على شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه، ٤٣٥، ٤٣٦.

(٣) المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد، البدر اللامع في حل جمع الجوامع، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م، ١/ ٢٢٥، ٢٢٦.

(٤) ناصر الدين اللقاني، حاشية اللقاني على شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه، ٤٣٥.

(٥) الشمني، حاشية الشمني على مغني اللبيب ص١٠٦.

(٦) في النسخة ب سقط (ونص العبارة أي عند المستعمل لا الواضع اهـ. ويقرب منها عبارة الشمني على المغني).

(٧) السمرقندي، شرح رسالة الوضع ص٢٩.

(٨) انتهت الصفحة السادسة في النسخة ج.

(٩) في النسخة ب (الواضع).

(١٠) في النسخة ب سقط حرف العطف (الواو).

في الذِّهن[١]، أَنَّهُ مَوضُوعٌ لَهَا باعتبَار تَمَيُّزِهَا عَمَّا عَداها من الماهِيَّات في الأَذهَان، بقَطع النَّظَر عَن ذهن مَخصُوص. وَلَا بُدَّ من تَمَيُّزِهَا تَمَيُّزًا تَاماً بمَعنَى أَلَّا تكُونَ مَجهُولَةً[٢] أَصلاً أَوْ مُبهَمَةً تَحت جنس، بأنْ يَضعَ الوَاضِعُ لَفْظَ ((الإنسَان)) مَثَلاً لِحَقِيقَة ما[٣] من الحقائق، أو لِحقِيقَة مَا مِمَا تَحتَ الحَيَوَان، فَإِنَّ ذلكَ مُمتَنِعٌ عِندَهُمْ، وَإِنمَا يَضَعُ لِمَاهِيَّة مُعَيَّنَة مَخصُوصَة مُتَمَيزة[٤] في الأَذهَان. وعلى هذا -أيضاً- يظْهرُ السُّؤالُ. وأَمَّا غَيرُهُ فَعِبَارَاتٌ يُمكِنُ تَأويلهَا[٥]، أَو هِي مَبنِيةٌ على الغالِب، فتأَمَّلْ ذلك، وَحَرِّر ما هنالك.

وقد نَظَمْتُ[٦] مُحَصلَ ذَلِكَ فَقُلتُ:

وَفِي عَلَمِ الْجِنسِ التَّعَيُّنُ مُعتَبَرْ ... بِوَاضِعِ أَوْ مُسْتَعْمِلٍ[٧] أَوْ مُخَاطَبِ

وَيُمْكِنُ أَنْ لَا تَعْتَبِرْه بِوَاحِدٍ ... بَلْ الذِّهْنُ مِثلُ الخَارِجِ الْمُتَرَاقَبِ

ثُمَّ بَعد كتبي ذَلِكَ كُلَّهُ اطّلعتُ عَلَى نَصّ للخُسروشاهي بأن المُرَادَ ذِهنُ الوَاضِع، وهو أولُ مَن أَبْدَى ذلكَ الفَرقَ، وَكانَ يَتَبَجَّحُ بِهِ، وَيَقول: إنَّ أَهلَ مِصرَ إلى الآن لَا يَعلمُونَ الفَرْقَ بَينَ اسم الجِنس وعَلَمِه[٨]. وعلى هَذَا، فَمتَى أُبْدِيَ ذَلكَ الفَرقُ الَّذي لهُ فلا بُدَّ من اعتبارِ ذِهنِ الوَاضِعِ، وإلا كان تَصْحِيفاً عليه.

---

(١) انتهت الصفحة السادسة في النسخة ب.

(٢) سقطت من النسخة ب (مجهولة).

(٣) انتهت الصفحة السابعة في النسخة ج.

(٤) في النسخة ب (مُمَيَّزَة).

(٥) انتهت الصفحة الرابعة في المخطوط (ب).

(٦) في النسخة ب وج (وقد جَمَعْتُ).

(٧) في النسخة ج حرف «متعلم».

(٨) القرافي، شرح تنقيح الفصول ص٣٣، ويقول القرافي في العقد المنظوم: «وكان الشيخ شمس الدين الخسر وشاهي لما ورد البلاد يدعي أن أحدا لا يعرف حقيقة علم الجنس إلا هو والظاهر صدقه، فإنني لم أر أحداً يحققه إلا هو»، القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، مصر، ط١، ١٩٩٩م، ١/ ٢٠٠.

نَعَمْ، إِنْ ذُكِرَ فَرْقٌ آخَرٌ فَشَيْءٌ آخَرُ. وَبِهذا يُرَدُّ عَلى شَيْخِنا العَلامَةِ[1] الْبُلَيْدِيّ حيث ذَكَرَ فرقهُ، ثُمَّ شَنَّع على مَن يقول بأَنَّهُ ذِهْنُ الوَاضِعِ[2]. وهو عجيبٌ منهُ مَع سَعَة اطِّلَاعِه[3]، وَالفَرْقُ منقُولٌ عنَّه، كذلكَ في ((الأَشْبَاه وَالنَّظَائِر)) للسُّبْكي[4] وَفي شرحِ الدَّمَامِيني على المغني[5] في بحث ((أَلْ)) فَلْيُراجِعْ، وَاللهُ أَعلَمُ بِغَيبِه، وَأَحكَم.

قَالَ مُؤَلِّفُهُ: فُرِغَ مِنهُ في سُوَيعةٍ مِن يوم الجمعةِ تاسعَ عَشرَ مُحَرَّم، افتتاح عام سنة١١٩٦، خُتِمتْ بِخَيرٍ على المُسلِمين بِجَاهِ سَيِّدِ المُرسَلِين محمد صَلى اللهُ عَليهِ وَسَلَمَ.

وَفُرِغَ مِنْ نَسْخِهَا يَومَ الثُّلاثَاءِ لِتسعةٍ مَضينَ مِنْ صفَر غُرةَ سَنةَ ١١٩٧ وَصَلى اللهُ عَلى سَيدِنَا محمَّدٍ وَعلى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسلَّمَ، وَالحمدُ للهِ رَبِ العالمين.

(١) في النسخة سقط (العلامة)، في النسخة ج تأخر (العلامة) بعد البليدي.

(٢) القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٥م، ٢/ ٦٠.

(٣) يتبين من هذه الجملة أنَّ ابن الجوهري اعترض على اختيار شيخه، وما اختاره البليدي هو ما رجحه الصبان، يقول في حاشيته: «وفي ظني أني رأيت ما يؤيده في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ الغنيمي وتلميذه الشبراملسي أن الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلاً من رجل وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضاً هذا. وفي حواشي شيخنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن المعتبر في جميع المعارف تعينها وعهدها في ذهن المخاطب، وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه، ويعكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق الخسروشاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع» الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م، ١/ ١٩٩.

(٤) السبكي، الأشباه والنظائر، ٢/ ١٠٤، ١٠٥.

(٥) الدماميني، شرح المغني على اللبيب ١/ ٢٠٤: ٢٠٦.

المصادر والمراجع

- **الإسنوي، جمال الدين عبد الرحيم**، نهاية السول شرح منهاج الوصول في علم الأصول، ضبطه وصححه عبدالقادر محمد علي، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ١٩٩٩م.
- **الإيجي، عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد**، كتاب المواقف، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- **البخاري، محمد بن إسماعيل**، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير الناصر، ط١، طوق النجاة، ١٤٢٢هـ. البغدادي، إسماعيل محمد الباباني، هدية العارفين، وكالة المعارف الجليلة، اسطنبول، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٥١م.
- **البغدادي، إسماعيل محمد الباباني**، إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، اعتنى به محمد شرف الدين، وآخرين، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ب.ت.
- **البيطار، عبد الرزاق بن حسن**، حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، تحقيق محمد البيطار، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٣م.
- **التفتازاني، سعد الدين مسعود**، المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ٢٠١٣م.
- **التفتازاني، سعد الدين مسعود**، شرح التلويح على التوضيح، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، الأزهر، القاهرة، ١٩٥٧م.
- **التفتازاني، سعد الدين مسعود**، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان، ١٩٨١م.
- **ابن التلمساني، عبد الله بن محمد علي**، شرح المعالم في أصول الفقه، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٩٩م.
- **الجبرتي، عبدالرحمن بن حسن**، تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، دار الجيل، بيروت، ط٢، ١٩٧٨م.

- **ابن الجوهري، محمد بن أحمد**، إتحاف أولى الألباب بشرح ما يتعلق بشيء من الأعراب، تحقيق مها العسكر، مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، (ع١٠)، محرم، ٢٠٠٩م.
- **ابن الجوهري، محمد بن أحمد**، رسالة في التوجه وإتمام الأركان، تحقيق: خضير، عماد جواد، مجلة الجامعة العراقية، كانون الأول، ع٥٧، ج٢، ٢٠٢٢م.
- **ابن الجوهري، محمد بن أحمد**، زهر الإفهام في تحقيق الوضع وما له من أقسام، حققه: البياتي، صفاء صابر مجيد، ع٥٩٥، مجلة البيان، الكويت، فبراير، ٢٠٢٠م.
- **ابن الحاجب**، الإيضاح في شرح المفصّل، تحقيق إبراهيم محمد عبد الله، ط١، دار سعد، ١٤٢٥هـ.
- **حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله**، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٤١م.
- **الحنبلي، أبو الوفاء، علي بن عقيل**، الواضح في أصول الفقه، تحقيق عبد الله التركي، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٩م.
- **الدماميني، محمد بن أبي بكر**، شرح المغني، تحقيق أحمد عزّو عناية، بيروت: مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ١٤٢٨هـ.
- **الدماميني، محمد بن أبي بكر**، مصابيح الجامع، تحقيق نور الدين طالب، دار النوادر، سوريا، ط١، ٢٠٠٩م.
- **الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله**، البحر المحيط في أصول الفقه، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤م.
- **الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد**، تشنيف المسامع بجمع الجوامع، تحقيق سيد عبد العزيز، وعبد الله ربيع، مكتبة قرطبة، ط١، ١٩٩٨م.
- **الزركلي، خير الدين بن محمود**، الأعلام، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

- **الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو**، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
- **السبكي، علي بن عبد الكافي السبكي**، وولده تاج عبد الوهاب، الإبهاج في شرح المنهاج، صححه جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.
- **السبكي، تقي الدين علي بن عبد الكافي**، فتاوى السبكي، دار المعارف، ب.ت.
- **السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي**، الأشباه والنظائر، تحقيق عادل أحمد، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.
- **السبكي؛ تاج الدين عبد الوهاب بن علي**، جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق عبد المنعم خليل إبراهيم، ط٢، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣م.
- **السبكي، تاج الدين عبد الوهاب**، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق محمود الطناحي، عبد الفتاح الحلو، هجر للطباعة، ط٢، ١٤١٣ه.
- **السخاوي؛ محمد بن عبد الرحمن بن محمد**، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، مكتبة الحياة، بيروت، ب.ت.
- **السمرقندي، علي بن يحيى**، شرح رسالة الوضع، تحقيق عمر أحمد الراوي، مطبوعة مع حاشية على شرح رسالة الوضع الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠م.
- **السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد**، الأنساب، تحقيق عبد الرحمن اليماني وآخرين، حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٣٨٦هـ.
- **سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر**، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨م.
- **السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر**، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، ب.ت.
- **الشاشي، نظام الدين أبو علي أحمد**، أصول الشاشي، دار الكتاب العربي، ١٩٨٢م.

- **الشمني، تقي الدين أحمد بن محمد**، حاشية الشمني على مغني ابن هشام، المطبعة البهية، مصر، ط١، ١٣٠٤ه.
- **الشوكاني، محمد بن علي**، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، دار المعرفة، بيروت، ب.ت.
- **الصبان، أبو العرفان محمد بن علي**، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧م.
- **الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك**، الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠م.
- **ابن العماد، عبد الحي بن أحمد**، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، وآخرين، دار ابن كثير، بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
- **القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس**، شرح تنقيح الفصول، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية، ط١، القاهرة، ١٩٧٣م.
- **القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس**، العقد المنظوم في الخصوص والعموم، تحقيق أحمد الختم عبد الله، دار الكتبي، مصر، ط١، ١٩٩٩م.
- **القرافي، شهاب الدين أحمد بن إدريس**، نفائس الأصول في شرح المحصول، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وآخرين، مكتبة نزار مصطفى الباز، ط١، ١٩٩٥م.
- **كحالة، عمر رضا**، معجم المؤلفين، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٣م.
- **الكرماني، محمد بن يوسف**، الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٩٨١م.
- **اللَّبْلِي، شهاب الدين أَحْمَد بن يُوسُف**، فهرسة اللبلي، تحقيق ياسين عياش، عواد عبد ربه، ط١، دار الغرب الإسلامية، بيروت، ١٩٨٨م.

- **ابن مالك، محمد بن عبد الله**، الخلاصة في النحو، ألفية ابن مالك، تحقيق عبد المحسن بن محمد القاسم، ط٤، ٢٠٢١م.
- **ابن مالك، محمد بن عبد الله**، شرح التسهيل، تحقيق عبد الرحمن السيد، محمد بدوي، دار هجر، ط١، ١٩٩٠م.
- **المبرد، محمد بن يزيد**، المقتضب، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ب.ت.
- **المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد**، شرح الورقات في أصول الفقه، تحقيق حسام الدين بن موسى وآخرين، جامعة القدس، فلسطين، ط١، ١٩٩٩م.
- **المحلي، جلال الدين محمد بن أحمد**، البدر اللامع في حل جمع الجوامع، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٢٠٠٥م.
- **مخلوف، محمد بن محمد** شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٣ م.
- **المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم**، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠٨م.
- **الميداني، عبد الرحمن بن حسن**، البلاغة العربية، الدار الشامية، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.
- **ناصر الدين اللقاني، أبو عبد الله محمد المالكي**، حاشية اللقاني على شرح المحلي على جمع الجوامع في أصول الفقه، تحقيق إسماعيل عمران، رسالة ماجستير، ٢٠١٤م، الجامعة الأسمرية، ليبيا.
- **ابن النجار الحنبلي، محمد بن أحمد الفتوحي**، شرح الكوكب المنير، تحقيق محمد الزحيلي وآخرين، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٩٩٧م.
- **ابن هشام، عبد الله بن يوسف**، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق مازن المبارك، وآخرين، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

- **ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد**، التحرير في اصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، مصطفى البابي الحلبي، ١٣٥١هـ.
- **الهوريني، أبي الوفا نصر الوفائي**، المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، تحقيق طه عبد المقصود، مكتبة السنة، القاهرة، ٢٠٠٥م.
- **ابن يعيش، أبو البقاء، يعيش بن علي**، شرح المفصل، قدم له إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.